الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

03 **نوفمبر** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

«عكاظ» تكشف تفاصيل مركز "تدقيق الدعاوى".. خفض الجلسات الأسرية 30٪

«العدل": "المصالحة" تخفض دعاوى الطلاق والخلع.. 20%

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 29 ربيع أول 1443هـ - 03 نوفمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2087025

تواصل وزارة العدل قطف ثمار المشاريع التي زرعتها في أنظمتها ومساراتها العدلية على مدى سنوات، ما أسهم في نمذجة الإجراءات ورفع فاعلية الجلسات وتسريع الأداء وتطوير جاهزية ملف القضية بعد مرحلة التهيئة من 10% الى 90%.

وكشفت مصادر «عكاظ» أن انشاء مركز تدقيق الدعاوى أسهم في خفض مدد الجلسات في كافة التصنيفات خصوصا قضايا الاحوال الشخصية وبلغت نسبة انخفاض مدد الجلسات 30%.

وبعد مرور ما يقارب من 2000 يوم على توجيه وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني بإطلاق الإدارة المركزية لتدقيق الدعاوى شكلت أعمال الادارة نواة إطلاق المرحلة الاولى للمحكمة النموذجية التي تهدف إلى تعزيز البناء المؤسسي للقضاء.

وأوضح وزير العدل أن من تلك القرارات أو التشريعات التي أسهمت في تعزيز استدامة واستمرارية استقرار الأسرة ما تم من تعديل في اللوائح التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية بإضافة نص نظامي يلزم بإحالة الطلبات المتعلقة بكافة منازعات الأحوال الشخصية إلى مركز المصالحة بحيث تكون هناك محاولة للصلح بين الزوجين ابتداءً، وفي حال لم يتم الصلح تلزم الوثيقة بالتزامات لما بعد الانفصال حتى لا يؤثر الطلاق على الأولاد في هذه المرحلة. وأكد الوزير أنه بتطبيق هذا التعديل انخفضت منازعات الأحوال الشخصية المتعلقة بالطلاق أو الخلع أو النفقة وغيرها أكثر من 20%، مؤملا أن تنخفض في المستقبل القريب أكثر.

انخفاض مدد الجلسات 30%

في ما يتعلق بتطوير النواحي الإجرائية في منازعات الأحوال الشخصية، لفت وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني النظر إلى أن إنشاء مركز تدقيق الدعاوى أسهم في انخفاض مدد الجلسات القضائية في قضايا الأحوال الشخصية أكثر من 30% والهدف من التحول الرقمي في الوزارة ليس مجرد تمكين تقديم الخدمة فقط بل تيسيرها، خصوصا في بعض المجالات ونوعية وطبيعة بعض القضايا مثل قضايا الأحوال الشخصية، «لا شك أن تقديم الدعاوى من المنزل، أو أي مكان؛ يَسّر على الجهات العدلية والجهات ذات العلاقة مثل هيئة حقوق الإنسان ممارسة دورها وتقييم الوضع المجتمعي.»

1.5مليون جلسة عن بُعد

أوضح الصمعاني أن الوزارة أطلقت 120 خدمة إلكترونية. وفي أثناء جائحة كورونا لم تتوقف الجلسات القضائية، وعقدت أكثر من مليون ونصف المليون جلسة، وصدر أكثر من مليون حكم من خلال التقاضي الإلكتروني، وتقديم أكثر من 3 ملايين طلب تنفيذ إلكترونيا، إضافة إلى وجود دوائر خاصة لتنفيذ أحكام الأحوال الشخصية بجميع مجالاتها.

وأكدت مصادر «عكاظ» ان الإدارة المركزية لتدقيق الدعاوى تهدف إلى تقليص التردد على المحاكم، من أجل رفع الكفاءة التشغيلية فيها وتسريع وتوحيد الإجراءات إضافة إلى رفع فاعلية الجلسات القضائية بما ينعكس إيجاباً على الدوائر القضائية والمتقاضين فضلا عن تعزيز الكفاءة والجودة بتوحيد الاجراءات.

وأوضحت المصادر آلية تدقيق الدعاوى إذ تبدأ منذ تلقى صحائف الدعوى، فتراجع ويدقق محتواها، ثم يحدد مسار الدعوى وبعدها تحال للدائرة المختصة.
وتعمل الادارة المركزية لتدقيق الدعاوى على مراجعة وتدقيق صحائف الدعاوى من جميع محاكم المملكة لرفع الكفاءة التشغيلية وتسريع الاجراءات القضائية إذ جرى تأهيل أكثر من 200 مدقق عبر برامج متخصصة لأعمال المراجعة.
صحائف الدعاوى من جميع المناطق
وقالت المصادر إن مركز تدقيق الدعاوى بوزارة العدل، أسهم في انخفاض المدة الزمنية لنظر القضايا، وعدد الجلسات، وسهل إجراءات رفع الدعوى القضائية، بما يعزز من ترسيخ تطبيقات القضاء المؤسسي ورفع كفاءة العمل والإنجاز.
وبحسب البوابة العدلية لوزارة العدل فإن المركز يهدف إلى خدمة المستفيدين عبر رفع جاهزية ملف القضية، والتأكد من اكتمال جميع المتطلبات الأساسية للدعوى قبل إحالتها إلى الدائرة، حيث يعمل وفق مسار يضمن الارتقاء بالعمل العدلي، ويوفر الوقت والجهد على المستفيد تحقيقاً للعدالة الناجزة.
وأكدت البوابة أن المركز يأتي ضمن إطلاق المرحلة الأولى للمحكمة النموذجية الهادفة إلى ترسيخ البناء المؤسسي للقضاء عبر تطبيق السياسات الإدارية والأنظمة العدلية، والمبادرات التحولية، والبرامج التشغيلية المرتبطة بالمؤشرات.
وتعنى ادارة مركز تدقيق الدعاوى بتلقي صحائف الدعاوى من جميع محاكم المملكة، ومراجعة وتدقيق محتواها والتأكد من اكتمال المتطلبات الأساسية حسب نوع الدعوى وفق بطاقات التصانيف، حيث أعدت الإدارة دليلاً مفصلاً لأنواع الدعاوى حسب نوع المحكمة ومن ثم تحديد مسار الدعوى وإحالتها للدائرة المختصة.
ويستهدف مركز تدقيق الدعاوى تدقيق أكثر من مليون طلب سنوياً، بواقع 5 آلاف طلب يومياً، للوصول إلى 80% نسبة رضى الدوائر القضائية، بقياس تقييم المحاكم والمستفيدين.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مستشار الشؤون الإسلامية يشارك في الاجتماع التحضيري لمؤتمر الأديان

المملكة تدعم التعايش السلمي والحوار بين الأديان والثقافات

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 28 ربيع أول 1443هـ - 03 نوفمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1916452

أكد المستشار بوكالة الوزارة للشؤون الإسلامية الشيخ محمد بن عبدالواحد العريفي أن المملكة وانطلاقا من ريادتها للعالم الإسلامي وسياستها الراسخة تدعم التعايش السلمي من خلال الحوار بين الأديان والثقافات مشيرا في الكلمة التي ألقاها في أعمال الاجتماع الـ20 للأمانة العامة للمؤتمر الدولي السابع لزعماء الأديان العالمية والتقليدية الذي عقد مؤخراً في جمهورية كازخستان بمشاركة ممثلين من الزعامات الدينية في دول العالم إلى الدور البارز الذي قدمته عبر مركز الملك عبدالله العالمي للحوار والذي أسس منصة عالمية للحوار الدولي الذي يلمسه القاصي والداني في عالم معاصر يكتظ بكثير من الأزمات والصراعات.

وأشاد الشيخ العريفي الذي ترأس وفد المملكة المشارك في الاجتماع بالدولة الراعية حيث قال: "لا يستغرب أن تصدر هذه المبادرة من كازخستان ومن رئيسها، فإن العلاقة بين البشر في هدي الإسلام مبنية على أساس راسخ ومبدأ عظيم وهو المساواة بين البشر في أصل خلقتهم وإنسانيتهم فلا مجال للتمييز العنصري ولا العرقي ولا مشروعية للتعصب للجنس أو القبيلة، فالوضع الراهن يتطلب من جميع المجتمعات تبني قنوات الحوار البناء والناجح والمسؤول على المستوى الإقليمي والدولي."

وقال الشيخ العريفي إن المملكة منذ عهد مؤسسها الملك عبدالعزيز -رحمه الله- وهي تسعى لخدمة الدين ونشر ثقافة التسامح التي دعا إليها الإسلام والحوار بين الأديان والثقافات المختلفة، مذكراً بالزيارة التي أمر بها الملك فيصل رحمه الله تعالى للفتيكان لحمل رسالة الإسلام ومبادئه السمحة، والوسطية والحوار، والانفتاح على الآخر. مشيرا إلى أنها مستمرة في هذا المنهج إلى يومنا هذا دعماً للقيم المشتركة التي دعت إليها الرسالات الإلاهية، وما رعاية المملكة المنتدى السادس لحوار الحضارات بين اليابان والعالم الإسلامي تحت عنوان الثقافة واحترام الأديان ثم المؤتمر العالمي للحوار بين الأديان الذي رأسه الملك عبدالله رحمه الله تعالى، إلى قيامها بتدشين المركز العالمي للفكر المتطرف مركز اعتدال في العاصمة الرياض في عهد الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله تعالى بهدف التصدي للإرهاب ونشر التسامح والتعايش بين الشعوب وترسيخ آليات الحوار بين أتباع الديانات والثقافات المختلفة حول العالم، وصولا إلى زيارة وفد الفتكان إلى المملكة العربية السعودية برئاسة رئيس المجلس الباباوي للحوار بين الأديان الراحل جان تو ران عام 2018م، واللقاء بالملك، إلا تأكيداً لمبادئ الإسلام وقيمه العظيمة.

وقدم العريفي في ختام مشاركته الشكر لمعالي وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد الشيخ الدكتور عبداللطيف بن عبدالعزيز آل الشيخ على حرصه ومتابعته للمشاركة، كما قدم الشكر لرئاسة المؤتمر ولحكومة كازاخستان على رعايتها ولكافة الوفود المشاركة بأعماله.

يذكر أن الاجتماع ناقش عددا من الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المؤتمر الذي سيعقد في الفترة من 14 إلى 15 سبتمبر 2022 في مدينة نور سلطان في كازاخستان، وسيناقش دور قادة الأديان العالمية والتقليدية في التنمية الروحية والاجتماعية للبشرية في فترة ما بعد وباء كورونا العالمي.

المملكة تبحث مع الأمم المتحدة أوجه التعاون في مكافحة الفساد

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 28 ربيع أول 1443هـ - 03 نوفمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1916447

نيابة عن صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله وزير الخارجية، استقبل معالي نائب وزير الخارجية المهندس وليد بن عبدالكريم الخريجي، في الوزارة بالرياض، امس، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة **UNODC** الدكتورة غادة والي، والممثل الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالخليج العربي القاضي حاتم علي، والوفد المرافق.

وجرى خلال الاستقبال الذي حضره مساعد رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد للتعاون الدولي الدكتور ناصر أبا الخيل، استعراض أوجه التعاون في مكافحة الفساد، والجهود الدولية في هذا الشأن.

الوهيبي: الأسرة والمدرسة دعامتان رئيستان للمواجهة

تفعيل الإجراءات العقابية ضد المتنمرين لحماية المجتمع

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 28 ربيع أول 1443هـ - 03 نوفمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1916451

أقامت الإدارة العامة للتعليم بمنطقة الرياض، ممثلة في إدارتي الإرشاد الطلابي للبنين والبنات، ملتقى «نحو عالم افتراضي آمن»، للتوعية بمخاطر التنمر الإلكتروني والألعاب الإلكترونية، برعاية المدير العام للتعليم بالمنطقة حمد بن ناصر الوهيبي، والتعاون مع لجنة شؤون الأسرة بمجلس منطقة الرياض، بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة أشكال العنف والتنمر، الموافق الأول من نوفمبر 2021م.

وأكد المدير العام للتعليم بمنطقة الرياض أهمية دورة الأسرة في الحد من التنمر الإلكتروني بصفتها الدعامة الأولى لتقوية ثقة الأبناء بأنفسهم، وهي المسؤولة عن تشكيل الممارسات السلوكية التي تؤثر في خبرات الطفل والمراهق، بما في ذلك وعيهم بتعرضهم للتنمر، مشيرًا إلى أنه يقع على عاتق المدرسة دور رئيس، بترسيخ القيم الإيجابية بين الطلبة، وغرس مبدأ التسامح والصداقة بينهم، ووضع الخطط والبرامج والندوات والمحاضرات التي تعزز الحد من التنمر في المجتمع، إضافة إلى تفعيل القواعد والإجراءات العقابية ضد المتنمرين، والتوعية بالنتائج النفسية والقانونية حول مخاطر التنمر.

من جانبه، تناول سعود بن شويش الشويش مشرف إدارة التدريب التربوي بتعليم الرياض ورقة بعنوان: «التنمر الإلكتروني .. واقع ومعالجات تربوية» أكد فيها ضرورة تفعيل الطرق الوقائية للحد من التنمر الإلكتروني، بعدم مشاركة المعلومات السرية والشخصية أو معلومات الأسرة مع الآخرين، وتفعيل الجوانب الأمنية في الأجهزة المستخدمة، والابتعاد عن المواقع والرسائل المشبوهة، والتأكد من تسجيل الخروج من الحسابات الخاصة عند استخدام الأجهزة، وأخيرا التواصل مع المسؤول عند التعرض لمحاولة استدراج أو تهديد، والإبلاغ عن ذلك.

من جهتها، استعرضت منيرة بنت حمد القنيبط نائبة رئيس اللجنة النسائية للتنمية المجتمعية، «دورة الأسرة في وقاية أبنائها من العنف والتنمر»، بتعريف التنمر وصفاته وأسبابه وأثره وأدوار الأسرة والمدرسة والمجتمع الأساسية للوقاية من التنمر،

منوهة بأن أهم أسباب التنمر الإهمال وعدم متابعة ما يظهر على الطفل من تغيرات، وتعرضه للعنف الأسري، وعدم إدراكه لأثر سلوكه في الآخرين، وضعف الثقافة المجتمعية بماهية التنمر وطرق التعامل معه.

وتناول الرائد خالد بن سعد الكريديس المتحدث الإعلامي لشرطة منطقة الرياض، «الألعاب الإلكترونية في ظل المخاطر والتحديات»، مؤكدا «أن طبيعة الجريمة منذ الأزل تتشكل من الظروف المحيطة وتتماهى وفقا للتغييرات المصحوبة لأي مرحلة من المراحل، ودوافعها المادية المتمثلة في تحقيق كسب مادي، أو الشخصية كالرغبة في تعلم أساليب الاختراق أو الانتقام أو التسلية، ومن هنا فإن تنامي الجرائم السيبرانية اليوم يأتي نظرًا إلى التوسع في استخدامات التقنية والاعتماد عليها في نواحي الحياة، ما يعد تحديًا أمنيًا يتطلب مواجهة وتصد على صعيد التوعية الأمنية وتتبع المجرمين في العالم الافتراضي وتطبيق أنظمة وقوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية والمعلوماتية.«

وشاركت سحر بنت عبدالرحمن عطية مديرة إرشاد الطالبات، في الملتقى بورقة عمل تناولت فيها «تأثير إدمان الألعاب الإلكترونية على الطلبة - دراسة حالة»، بتعريف الألعاب الإلكترونية والمؤشرات الدالة على إدمانها، وإحصائيات وأرقام تعكس ذلك، وأبرز الفنيات العلاجية لمدمني الألعاب الإلكترونية والإجراءات الواجب اتخاذها معهم.

وختمت نادية بنت فهد السيف مديرة برنامج الطفولة المبكرة بجامعة الأميرة نورة، الملتقى باستعراض «الأساليب التربوية في التعامل مع إدمان الألعاب الإلكترونية»، وذلك من خلال البعد عن تعنيف الطلاب والطالبات ومحاولة تغيير السلوكيات بالقدوة الحسنة، واكتشاف المواهب والعمل على تطوير ودعم مهاراتهم، وتحفيزهم للمشاركة في الأعمال التطوعية والقرب منهم ومناقشة مشكلاتهم والعمل على حلها، وأخيرا التواصل الإيجابي معهم والثقة بهم، وشغل أوقات فراغهم بما يفيد، باختيار الألعاب التي تساعدهم على تعلم مهارات معينة أو تطويرها، إضافة إلى تنبيههم بأهمية الخصوصية وخطورة المحتالين والمراسلات المشبوهة، مع ضرورة توفير الأسرة بدائل متنوعة تناسب اهتماماتهم وأعمارهم.

تعديلات للنظام الصحي والإجراءات الجزائية

«الوزراء ": عقد جلسته ـ عبر الاتصال المرئي ـ برئاسة خادم الحرمين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 21 ربيع أول 1443هـ - 27 أكتوبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/758508

واس - نيوم

A A

وافق مجلس الوزراء، خلال جلسته أمس ـ عبر الاتصال المرئي ـ برئاسة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، رئيس مجلس الوزراء، -حفظه الله- على تعديل المادة (الخامسة والعشرين) من نظام الإجراءات الجزائية، كما وافق ضمن ثمانية قرارات أصدرها في ختام الجلسة بتعديل الفقرة (أ) من المادة (السادسة عشرة) من النظام الصحي، كما وافق على قيام سمو وزير الثقافة بتفويض من يراه لممارسة أي اختصاصات نقلت من وزارة السياحة إلى»الثقافة» فيما يتصل بنشاط التراث الوطني، وأيضًا تعديل الفقرة (2) من قرار سابق للمجلس خاص بالمزراعين بحيث يتم السماح لهم وفق ضوابط محددة بتصدير الفائض عن حاجة مزارعهم من الآلات والمعدات الزراعية.

تضامن خليجي

وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين، مجلس الوزراء، على مضمون الاتصالين الهاتفيين اللذين أجراهما ـ رعاه الله ـ بأخيه جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، وأخيه صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر

الصباح أمير دولة الكويت، وما جرى خلالهما من تأكيد تضامن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعمق الأخوة بين شعوبه كافة.

نتائج العشرين

وتناول المجلس إثر ذلك، مجمل أعمال قمة قادة دول مجموعة العشرين التي عقدت في مدينة روما بالجمهورية الإيطالية، وما أكدته المملكة خلالها من استمرارها في دورها القيادي لدعم التعافي الاقتصادي والصحي من الأزمات العالمية، والحرص على تعزيز العمل المتعدد الأطراف لتحقيق الرخاء والازدهار في دول المجموعة والعالم أجمع. وأوضح وزير الإعلام المكلف الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي أن مجلس الوزراء اطلّع على فحوى المباحثات واللقاءات التي جرت بين المملكة وعددٍ من الدول الشقيقة والصديقة خلال الأيام الماضية؛ لتطوير العلاقات وتعزيزها في مختلف المجالات، ودفعها نحو آفاق أرحب.

تعزيز التعاون مع اليونان

ونوه المجلس في هذا السياق، بما اشتمل عليه البيان المشترك الصادر في ختام زيارة دولة رئيس وزراء جمهورية اليونان إلى المملكة، من مضامين تناولت أوجه التعاون المشترك والسبل الكفيلة بدعمه وتطويره في المجالات كافة، وموقف البلدين تجاه الأوضاع الإقليمية والدولية الراهنة، والجهود المبذولة بشأنها. وبين أن مجلس الوزراء استعرض جملة من النشاطات في المملكة خلال الأسبوع، ومنها النسخة الخامسة من منتدى مبادرة مستقبل الاستثمار التي جمعت قادة ورؤساء وممثلين من حكومات وشركات ومستثمرين ومبتكرين من جميع أنحاء العالم لاستكشاف حلول رائدة تتصدى للتحديات، وما شهدته من توقيع اتفاقيات وإطلاق العديد من المبادرات الداعمة لقطاع الاستثمار.

مستجدات الأحداث

وتابع المجلس، مستجدات الأحداث وتطورات الأوضاع في المنطقة والعالم، معربًا عن إدانته للتفجير الإرهابي الذي استهدف بوابة مطار عدن الدولي، وتأكيد تضامن المملكة ووقوفها إلى جانب اليمن وشعبه الشقيق، ودعوة الأطراف كافة لاستكمال تنفيذ اتفاق الرياض لتوحيد الصف ومواجهة الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار واستعادة دولتهم. واطلّع مجلس الوزراء، على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنه، كما اطلع على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها التقارير السنوية لوزارة الداخلية، والرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، وهيئة تطوير بوابة الدرعية، وقد اتخذ المجلس ما يلزم حيال تلك الموضوعات.

08قرارات لمجلس الوزراء

أولًا :تعاون في المجال البيئي مع بنين

تفويض وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب البنيني في شأن مشروع مذكرة تفاهم في مجال الشؤون الإسلامية بين وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية ووزارة الداخلية والأمن العام في جمهورية بنين، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثانيًا :مذكرة تعاون مع الاتحاد الأوروبي

الموافقة على مذكرة تعاون في مجال الملكية الفكرية بين الهيئة السعودية للملكية الفكرية ومكتب الملكية الفكرية للاتحاد الأوروبي.

ثالثًا :اختصاصات جديدة لوزير الثقافة

قيام صاحب السمو وزير الثقافة رئيس مجالس إدارة الهيئات الثقافية بتفويض من يراه لممارسة أي اختصاصات نقلت من وزارة السياحة إلى وزارة الثقافة فيما يتصل بنشاط التراث الوطني.

رابعًا :تعديلات خاصة بالمزارعين

تعديل الفقرة (2) من البند (أولًا) من قرار مجلس الوزراء رقم (229) وتاريخ 3 / 8 / 1429هـ المعدل لضوابط السماح للمزارعين بتصدير الفائض عن حاجة مزارعهم من الآلات والمعدات الزراعية، وذلك على النحو الوارد في القرار.

خامسًا :تعديل فقرة في النظام الصحي

تعديل الفقرة (أ) من المادة (السادسة عشرة) من النظام الصحي -الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 11) وتاريخ 23 / 3 / 1423هـ - لتصبح بالنص الوارد في القرار.

سادسًا :اعتماد حساب المكتبات الوقفية

اعتماد الحساب الختامي لمجمع الملك عبدالعزيز للمكتبات الوقفية، عن عام مالي سابق.

سابعًا :تعديل نظام الإجراءات الجزائية

تعديل المادة (الخامسة والعشرين) من نظام الإجراءات الجزائية -الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 2) وتاريخ 22 / 1 / 1435هـ - لتكون بالنص الوارد في القرار

ثامنًا :ترقيات للمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة

الموافقة على ترقيات للمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، وذلك على النحو التالي:

ترقية الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله بن إبراهيم آل عوين إلى وظيفة (وكيل الوزارة لشؤون الأفواج) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة الداخلية.

ترقية الدكتور محمد بن عبدالعزيز بن عبدالله السديري إلى وظيفة (مستشار تعليمي) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة التعليم.

ترقية رياض بن دخيل بن عبدالرحمن الدخيل إلى وظيفة (مدير عام مكتب الوزير) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة التعليم.

«الشورى» يبحث التعاون البرلماني مع نيجيريا والمجر

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 28 ربيع أول 1443هـ - 03 نوفمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2087032

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية النيجيرية في مجلس الشورى اجتماعًا برئاسة الدكتور غازي فيصل بن زقر مع لجنة الصداقة البرلمانية النيجيرية السعودية في البرلمان النيجيري برئاسة الحاج عبدو أبوبكر.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وبحث تعزيز العلاقات الثنائية بين المملكة ونيجيريا في شتى المجالات وبحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية على مستوى التعاون البرلماني بين مجلس الشورى والبرلمان النيجيري، والتأكيد على أهمية تبادل الزيارات بينهما وتفعيل دور لجان الصداقة البرلمانية المشتركة.

من جانب آخر، استقبل عضو مجلس الشورى نائب رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية المجرية الدكتور إياس الهاجري سفير جمهورية المجر لدى المملكة بالاش سلماشي، وذلك في إطار تعزيز التعاون البرلماني المشترك بين البلدين.

وأكد الدكتور إياس الهاجري في مستهل الاستقبال عمق العلاقات الثنائية التي تجمع المملكة والمجر في شتى المجالات، مشيراً إلى ما يتمتع به البلدان من علاقات متميزة على المستوى البرلماني بين مجلس الشورى والبرلمان المجري وما أثمر عنها من تبادل للزيارات واللقاءات التي من شأنها خدمة المصالح المشتركة بين البلدين.

لا ثقة بغياب الحوكمة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 28 ربيع أول 1443هـ - 03 نوفمبر 2021م
https://www.aleqt.com/2021/11/03/article_2202796.html

كلمة الاقتصادية

لاتزال الأدلة تتراكم على مستوى العالم، حول إهدار الأموال بسبب الفساد ففي دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التدفقات المالية غير المشروعة، تبين أن هناك زيادة في التدفقات المالية السائبة في البلدان الأقل نموا من 9.9 مليار دولار في 1999 إلى أكثر من 23 مليار دولار في 2008، ويوضح تقرير صادر عن منظمة النزاهة المالية العالمية أن الاقتصادات الناشئة فقدت ما يزيد على 7.8 مليار دولار بين عامي 2013 و2015، مع زيادة بمعدل 3.3 في المائة سنويا - أي بارتفاع يتجاوز النمو في الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول.
وتعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه إساءة لاستخدام السلطة المخولة لتحقيق مكاسب خاصة، وقد يصنف الفساد إلى كبير وبسيط وسياسي بناء على قيمة المبالغ المفقودة والقطاع الذي يحدث فيه، بينما يعرفه البنك الدولي بأنه إساءة استخدام الأموال العامة أو السلطة لتحقيق مكاسب خاصة أو سياسية، على هذا الأساس فإن الفساد يعني إساءة استخدام الأموال

العامة لتحقيق مكاسب خاصة، ولأن الشخص الفاسد يقدم مصالحه على مصالح العموم فإنه يرتكب عديدا من الجرائم غير المباشرة التي تتسبب في إهدار الأرواح والتسبب في مشكلات اجتماعية وسياسية خطيرة، وهنا أكدت جائحة كورونا أن الفساد قد تسبب في هدر كبير في الأموال التي تم تخصيصها لصحة المجتمع في عديد من الدول ما فاقم من حجم الكارثة، حيث لم تكن معظم تلك الدول قادرة على مواجهة آثار الجائحة وتوفير المستلزمات الصحية من الأسرة الكافية وأسطوانات الأكسجين اللازمة لإنقاذ الحياة فضلا عن توفير اللقاحات وتوزيعها بشكل عادل، ونظرا لأن الآثار الخطيرة لهذه الكارثة الإنسانية لم تكن محصورة في بلد دون آخر، فقد كان لزاما أن تتضافر الجهود الدولية من أجل إنقاذ البشرية جميعا من هذا الوباء الخطير.

وفي هذا الصدد نبه عديد من الجهات والمنظمات الدولية من بينها صندوق النقد والبنك الدوليان لخطورة هذا الوباء مبكرا وكانت الرسالة واضحة من هذه الجهات بشأن أهمية تنسيق دولي لمواجهة هذا الخطر الداهم، ومن بين تلك الإجراءات التي تم اتخاذها تقديم دعم للدول الأقل نموا، كما تم تعليق خدمات الدين، وتقديم فترات سماح طويلة إضافة إلى شطب الدين عن الدول الفقيرة من أجل استخدام تلك الأموال لمواجهة الوباء، لقد كانت الصورة مثالية تماما، تتمثل في تعاون وتضامن دولي كبير من أجل إنقاذ العالم من الوباء، لكن مشكلة الفساد ظلت تشوه تلك الصورة، وتهدد نتائج تلك الجهود الجبارة.

وطبقا لتقرير نشرته "الاقتصادية" أخيرا بين أن صندوق النقد الدولي ضمن مبادرة دعم الدول الفقيرة قدم قروضا عاجلة بقيمة 118 مليار دولار إلى 87 دولة لمساعدتها على تجاوز الأزمة، لكنه اشترط حينها الاحتفاظ بفواتير إنفاق الأموال، في إشارة إلى اعتزام صندوق النقد لمراجعة كيفية إنفاق الحكومات للأموال التي حصلت عليها حفاظا على الحقوق العامة، ذلك أن الفساد لم يزل يؤرق صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية والدول الداعمة كافة، حيث يضخون ملايين الدولارات لمعالجة مشكلة معينة، وإذا كان يمكن ترك هذا الموضوع للدول نفسها لمحاربة هذه الآفة فإن الدعم الذي تم توجيهه لمكافحة انتشار فيروس كورونا يجب ضمان توزيعه على مستحقيه ويتم صرفه في المكان المخصص له خاصة والعالم يواجه أزمة صحية خطيرة ضربت كل مكائن الاقتصاد العالمي، وهذا الأمر ليس من أجل الدول المدعومة نفسها بل لأجل العالم ككل، وأن إهمال انتشار المرض في دولة ما سيقوض الجهود التي تمت في دول أخرى، ومع ذلك ورغم كل الجهود والتوجيهات المشددة لتحديد أوجه الإنفاق، فقد أشار التقرير إلى أن عمليات الإنفاق في إفريقيا وأمريكا اللاتينية ومناطق أخرى، لا يتم توثيقها بإيصالات وفواتير، كما أن بعض المسؤولين في تلك الدول دخلوا السجن بسبب الفساد، وأن عددا قليلا من الدول لديها بيانات نتيجة المراجعة المحاسبية العامة، والمعلومات المتاحة تشير إلى إنفاق مئات الملايين من الدولارات من أموال مساعدات الصندوق تم بطرق غير صحيحة ولم تذهب إلى وجهتها الصحيحة. أي أنه تم استخدام جزء صغير من الأموال لشراء أجهزة التنفس الاصطناعي وإنشاء المستشفيات المتنقلة ومعدات الوقاية الشخصية، وهو ما أدى إلى فقدان أعداد كبيرة من الأرواح بحسب تصريحات لمسؤولين في منظمة الشفافية الدولية المعنية بمكافحة الفساد وعمليات غسل الأموال.

ورغم مطالبة صندوق النقد الدولي هذه الدول بتقديم ما يثبت صرف المساعدات على مواجهة الوباء فإن القدرة على إثبات صحة هذه البيانات ستظل ضعيفة طالما كانت الأدوات الرقابية في هذه الدول ضعيفة، وبذلك فإن الثقة بتلك الدول ستظل دون الحد الأدنى الذي يمكن معه ضمان تدفقات كافية من الاستثمارات الأجنبية الداعمة للاقتصاد، وهو ما ينذر بمزيد من موجات الفقر في هذه الدول.

إن الحوكمة الجيدة والالتزام بالقواعد الدولية، ومن ذلك المحاسبة الجادة للفساد وملاحقة الفاسدين في كل مكان ونشر ذلك بشفافية عالية هي الأساس الذي يضمن رفع مستويات الثقة بالاقتصاد ومعالجة قضايا البطالة والفقر وتعزيز الاستثمارات المحلية والعالمية.

التأمين الصحي الملف القديم الجديد

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 28 ربيع أول 1443هـ - 03 نوفمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2087000

عقل العقل

قضية التأمين الصحي للمواطنين من القضايا التي تدور في أروقة وزارة الصحة منذ أكثر من ثلاثين عاما، وتعاقب وزراء صحة كانت لديهم آراء متباينة تجاه التأمين الصحي للمواطن السعودي، خاصة الذين يعملون في الحكومة والطلاب والمتقاعدين، القطاع الخاص صدرت قرارات رسمية بإلزامية التأمين الصحي للعاملين فيه من الأجانب وهم بالملايين والمواطنين الذين يصل عددهم حوالى 2.5 مليون.

أتذكر تصريحا لوزير الصحة السابق توفيق الربيعة في 2018، وعد فيه أنه سوف يتم التأمين على جميع المواطنين خلال 5 سنوات، وللأسف غادر موقعه ولم يتحقق ما قاله، وللأمانة هو ليس الأول الذي وعد بذلك، قبله الدكتور حمد المانع كان متحمسا للموضوع ولكنه غادر الوزارة ولم يقر هذا المشروع، وزير صحة آخر هو الدكتور عبدالله الربيعة كان ضد المشروع وأنه مكلف جدا وهناك إشكالية في عملية تمويله هل تقوم الحكومة بذلك والتي قدرها في ذلك الوقت بـ 100 مليار ريال، أو أنه يمكن أن يمول من قبل القطاع الخاص الذي يبحث عن الربح وخاصة أن هناك شرائح كثيرة لا توجد عندها القدرة المالية للحصول على التأمين الصحي.

في السنوات الأخيرة ومع برامج رؤية المملكة 2030 والتي هدفها هو الإنسان الذي يعيش في المملكة أن يتمتع بمستوى حياة مرتفع، وهذا طبعا لا يمكن أن يتحقق بدون الحصول على رعاية صحية عالية المستوى سواء في مستشفيات الحكومة أو الخاصة، الغالبية ممن لا يوجد لديهم تأمين يذهبون في الغالب للمستشفيات الحكومية، والتي للأمانة يعتبر مستواها مرتفعا جدا مقارنة بالمستشفيات الخاصة، وأنا هنا أتحدث عن الجانب المهني للأطباء والطواقم الصحية في القطاع العام، ولكن المشكلة في المستشفيات الحكومية الضغط الرهيب عليها وقائمة الانتظار الطويلة للحصول على الخدمة الطبية وخاصة في الحالات المرضية الحرجة والتي لا يمكن الانتظار لفترات طويلة قد تصل لأشهر في بعض الأحيان، البعض لهم تجارب سلبية في المستشفيات الخاصة وأن همها الوحيد هو الجانب المالي سواء من جيبه أو من شركات التأمين.

في السنوات الأخيرة تم إطلاق مشروع المراكز الصحية في الأحياء وأنا أتحدث عن العاصمة الرياض، وهي مراكز من حيث المباني والتجهيزات جيدة جدا ولكن من ناحية الرعاية الصحية يوجد عليها ضغط كبير، قد تكون الخدمات المتاحة في تلك المراكز هي قياس مستوى السكر أو الضغط أو إعادة صرف الوصفات الطبية والتي تقدمها الدولة مجانا للمواطن.

المنصف الذي تابع دور المملكة بقيادة الملك سلمان -حفظه الله- وولي العهد الأمير محمد بن سلمان للتصدي لجائحة كورونا في داخل المملكة والتي أبهرت العالم، دور المملكة تخطى الحدود في دعمها للمنظمات الدولية الصحية في التصدي لهذه الجائحة، قيادة تستشعر هموم مواطنيها والعالم سوف تحسم ملف التأمين الصحي، ويمكن أن يكون بشكل متدرج وأن يكون هناك شركة تأمين حكومية تتصدى لهذا المشروع، تراعي فيها الجوانب الإنسانية وتحقق أهدافا اقتصادية تضمن استمراريتها.

كاريكاتير

	المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 28 ربيع أول 1443 - 03 نوفمبر 2021م https://www.alriyadh.com/1916437
	المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 28 ربيع أول 1443هـ - 03 نوفمبر 2021م https://www.aleqt.com/2021/11/03/article_2202896.html